

بسم الله الرحمن الرحيم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: مظلومية الامتحان الوزاري للكليات الأهلية

نشرت صحيفة المدى في العدد ٢٨٦٠ بتاريخ ٢٠١٣/٨/٤ شكوى بعنوان "مناشدة إلى وزارة التعليم العالي" أرسلها مجموعة من طلبة قسم القانون في كلية التراث الجامعة بالمرحلة الرابعة بينوا فيها أن نسبة النجاح في الامتحان الوزاري بلغت ٣٪ للدراسة الصباحية و المسائية. و هذه الكلية تعد من أقدم الكليات الأهلية و حصلت في عام ٢٠٠١ على المركز الأول بين تسلسل الكليات الأهلية و حتى على جامعة بغداد في الامتحان الوزاري في تلك السنة و السبب يرجع إلى أن الأسئلة كانت مطولة و التصحيح لم ينصف الطالب أبداً و هم يتمنون من وزارة التعليم العالي النظر في شكاوهم.

و هذه الشكوى تكشف عن مدى الظلم الذي لحق بطلبة الكليات الأهلية حين فرضت عليهم وزارة التعليم العالي أداء الامتحان الوزاري من دون أن تفرضه على طلبة الكليات الحكومية. و لقد كان من مبدأ العدالة أن يكون جميع الطلبة مشمولين بالامتحان الوزاري سواء في الكليات الأهلية أو الحكومية. و أي مبرر تم استخدامه لفرض الامتحان الوزاري على طلبة الكليات الأهلية هو أيضاً موجود لفرض الامتحان الوزاري على طلبة الكليات الحكومية و لا يوجد دليل على عكس ذلك، و هذا الدليل كان سيظهر في حالة لو تم شمول طلبة الكليات الحكومية بالامتحان الوزاري. و الواقع يشير إلى أن مستوى الكليات الحكومية ليس بأفضل من مستوى الكليات الأهلية و شمول طلبة الكليات الحكومية بالامتحان الوزاري كان سيكشف ذلك من عدمه.

قبل سنتين تقريباً أرادت وزارة التعليم العالي إجراء امتحان وزاري لطلبة الكليات الحكومية و لكن أساتذة الكليات الحكومية اتهموا الوزارة بانتهاك خصوصية الجامعات العراقية و أن هذا سيطيح بمستواها العلمي حسب ادعائهم. و على أثر ذلك تراجعت الوزارة مع الأسف عن قرارها و تركت الأمور على حالها. و عليه كان على الوزارة أن تعتمد نفس المبدأ بعدم انتهاك خصوصية الكليات الأهلية بإجراء امتحان وزاري لطلبتها حتى لا يطاح بمستواها العلمي.

و الحقيقة أن السبب وراء الضجة التي أثارها أساتذة الجامعات الحكومية هو للتغطية على الحالة المأساوية لمستوى الكليات الحكومية و بالنالي تشويه صورتهم أمام الوزارة و جدوى امتيازاتهم التي يحصلون عليها.

إن الكليات الأهلية ذات تمويل ذاتي يأتي من الأجور الدراسية التي يدفعها الطلبة لقاء الدراسة فيها و عليه فل هذه الكليات أن تتمتع بالخصوصية التي تستحقها وليس للوزارة الإيغال في الإشراف عليها لغاية امتحان طلبتها نيابة عن كادرها التدريسي. و كان على الوزارة أن توغل بهذا القدر من الإشراف على جامعاتها الحكومية التي تمولها و لتتيقن من مستواها و مدى استحقاقها لهذا التمويل.